نحو عقيدة ربانية خالصة (١)

الاعتقاد
الخالص من الشك والانتقاد

تأليف
الشيخ الإمام علاء الدين ابن العطار
المتوفى سنة ٧٢٤ هجرية
تلميذ الإمام محيي الدين النووي
رحمهما الله تعالى

تحقيق وتعليق
علي حسن علي عبد الحميد
الحلبي الأثري

دار الكتب الأثرية

الاعتقاد

الخالص من الشك والانتقاد

الاعتقاد
الخالص من الشك والانتقاد

تأليف
الشيخ الإمام علاء الدين ابن العطار
المتوفى سنة ٧٢٤ هجرية
تلميذ الإمام محيي الدين النووي
رحمهما الله تعالى

تحقيق وتعليق
علي حسن علي عبد الحميد
الحلبي الأثري

دار الكتب الأثرية

الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ

تطلب منشوراتنا من العنوان الوحيد :
الأردن ـ الزرقاء
ص . ب . (٣٥٤١) الحي التجاري
تلفون (   )
والمراسلات على العنوان نفسه

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ بالله مِن شرور أنفسنا، ومِن سيِّئات أعمالنا، مَن يهده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلل فلا هادي له.

وأشهدُ أَنْ لا إلَه إلاّ الله وحده لا شريك له.

وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسوله.

أَما بعد:

«فإنه لمّا كان علمُ أصول الدين أشرفَ العلوم، إذ شرف العلم بشرف المعلوم، وهو الفقه الأكبر بالنسبة إلى فقه الفروع، وحاجةُ العبادِ إليه فوقَ كُلِّ حاجة، وضرورتُهم إليه فوقَ كُلِّ ضرورة، لأنّه لا حياةَ للقلوب، ولا نعيمَ، ولا طمأنينةَ، إلاّ بأنْ تعرفَ ربَّها

ومعبودها وفاطرها، بأسمائهِ وصفاتهِ وأفعاله.

ويكون ـ مع ذلك كُلِّه ـ أحبَّ إليها مِمّا سواه، ويكون سعيُها فيما يُقَرِّبها إليه دون غيره من سائر خَلْقِهِ»[1].

ومُصَنَّفاتُ علماءِ الإسلام في أُصولِ الدين والاعتقادِ كثيرةٌ، لكنّها ما بين مُطَوَّلٍ كبير، ومُلَخَّصٍ صغير، وقَلَّما يُوجَد ما هو وجيز العبارة، قويّ الإشارة.

ومِن هذا القليلِ من المصنَّفات كتابُنا الذي نُقَدِّمُهُ اليومَ مُحَقَّقاً تحقيقاً علمياً، مُخَرَّجَةً أحاديثُهُ، مَضْبُوطَةً نصوصُهُ.

وهذا الكتابُ ـ أخي القارىء ـ بقي مخطوطاً حبيسَ الخزائن أكثر من سبعة قرون من الزمان خَلَتْ، وأصل نُسختهِ المخطوطة في خزانة الكتب الظاهرية (توحيد: ٥٢/ ٢٠).

فاستنسخه لنفسهِ بعضُ مشايِخنا حفظهم الله تعالى، ومنه أخذتُها، فجزاه اللهُ خيراً.

وبعد فراغي من تحقيق الكتاب، وضبط نصِّه،

---

(١) من مقدمة العلاّمة ابن أبي العز الحنفي لـ «شرح الطحاوية» (ص ٦٩) الطبعة الثامنة ـ بتصرُّفٍ يسيرٍ ـ.

والتعليق عليه، وتخريج أحاديثه، تبيّن لي أنّ المصنِّفَ رحمه الله قد أَخَذَ كثيراً مِن مباحث الكتاب من متن عقيدة الإمام أبي جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى، وهذا مِمّا زاد كتابَه قيمةً، ومباحَثه جودةً.

أخي القارئ:

هذا الكتابُ بين يديك، وهذه تعليقاتي القليلة الوجيزة أمامك، فاحْكُمْ بما تراه الحقَّ، واجعل نُصْبَ عينيك الفائدة أخذاً وعطاءً، وادْعُ لمؤلّفِ الكتاب، ومُحَقِّقِهِ، وناشره[1].

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين.

وكتبه

أبو الحارث الحلبي الأَثري

عفا الله عنه

الزرقاء: في الرابع من ذي القعدة
سنة ألف وأربع مئة وسبع هجرية.

---

(١) ويسرُّني أن يكون عملي هذا من بواكير منشورات «دار الكتب الأَثريّة» وفّق اللهُ أصحابَها لِمَا فيه الخير، آمين.

مختصر ترجمة المصنِّف

● هو الإمام العالم الشيخ علي بن إبراهيم بن داود بن سَلْمان بن سُلَيمان، علاء الدين ابن العطّار.

● وصفه الكَتَّاني بـ «بقيّة السلف، العالم، المحدّث المعتني».

● من فُضلاء دمشق الشام، كان أبوه عطّاراً، وَبِحِرْفةِ أبيه عُرِف، وكان جدُّه طبيباً.

● تتلمذ على عددٍ من العلماء والأئمة أشهرهم الإمام النووي رحمه الله.

● جمع له أخوه لأمّه بالرّضاعة الحافظُ الذهبيُّ مشيخةً خاصّةً به.

● استمرّ شيخاً للمدرسة النوريّة مدّة ثلاثين عاماً، حتى فُلِجَ، ولم يمنعه ذلك من الاستمرار، فكان يُحْمَلُ في مِحَفَّة.

● له عدّة مصنّفات، أشهرها:

أ ـ شرح «العُمدة».

ب ـ فضل الجهاد.

جـ ـ حكم البلوىٰ وابتلاء العِباد.

د ـ حكم الاحتكار عند غلاء الأسعار.

هـ ـ الاعتقاد، الخالص من الشكّ والانتقاد[1].

وغيرها.

● توفي بدمشق في ذي الحجّة سنة أربع وعشرين وسبع مئة.

● مصادر ترجمته:

١ ـ البداية والنهاية: ١٤/ ١١٧.

٢ ـ طبقات السُّبكي: ٦/ ١٤٣.

---

(١) وقد نسبه إليه غيرُ واحدٍ من مترجميه.

٣ ـ طبقات ابن قاضي شَهبة: ٢/ ٣٥٥.

٤ ـ الدرر الكامنة: ٣/ ٥.

٥ ـ النجوم الزاهرة: ٩/ ٢٦١.

٦ ـ تذكرة الحفاظ: ١٥٠٤.

٧ ـ المعجم المُخْتصّ: ق ٦٣/ أ.

٨ ـ العِبَر في أَخبار من عَبَر: ٤/ ٧١.

٩ ـ شذرات الذهب: ٦/ ٦٣.

١٠ ـ مرآة الجَنَان: ٤/ ٢٧٢.

١١ ـ كشف الظنون: ٣٦٨، ١١٧٠، ١٢٣٠.

١٢ ـ إيضاح المكنون: ٢/ ١٥٧.

١٣ ـ هدية العارفين: ١/ ٧١٧.

١٤ ـ فهرس الفهارس: ٢/ ٨٢٩.

وغيرها.

الحمد لله رب العالمين

قرأت جميع هذا الكتاب رياض الصالحين للشيخ الإمام العالم
فريد دهره ووحيد عصره أبي زكريا يحيى النووي تغمده الله برحمته على الشيخ
الإمام العالم العامل الناسك شيخ المحدثين مفتي المسلمين علاء الدين
أبي الحسن علي بن الشيخ موفق الدين ابرهيم بن جمال الدين داود
ابن العطار الشافعي بسماعه من مؤلفه رحمه الله وأصل سماعه بيده
يقابل به وقت القراءة صحبة بكماله الفقيه الأجل الإمام العالم
شرف الدين خطاب بن سليمان بن مهلهل الأربلي الشافعي وسمع من
أوله إلى باب الصبر ومن آخره من باب بيان ما أعده الله تعالى للمؤمنين
في الجنة إلى آخر الكتاب الشيخ [illegible] العالم البليغ الناسك الفاضل
شهاب الدين أحمد بن الشيخ [illegible] الشافعي وذلك في مجالس آخرها
يوم الأحد السابع والعشرين من ذي الحجة سنة خمس وسبعمائة
بدار الحديث النورية بدمشق المحروسة وأجاز الشيخ فسح الله تعالى في مدته
لصاحب المقولة رواية بقيته بالإجازة وأجاز لي أيضاً ولمن سمعه بكماله جميع
ما يجوز له روايته بشرطه عند أهله وكتب محمد بن الحسن [illegible]

صح ذلك سماع كلا الجماعة المذكورين وكاتب [illegible] القراءة
قراءة ضبط وإتقان حسب الأداء نفعه الله به
[illegible] عفا الله عنه [illegible] حامداً ومصلياً

صورة خطّ المصنف على سماع مُلْحَق بكتاب «رياض الصالحين» تصنيف شيخه الإمام النووي، مِن نسخة محفوظة في مكتبة خدابخش، بنكيبور بَتْنه ـ الهند (رقم : ١٣٢١).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الواحدِ الأَحَد، الفَرْدِ[1] الصَّمَد، الّذي لم يَلِدْ ولم يُولَدْ، ولم يَكُنْ له كُفُواً أَحَدٌ.

أَوْجَدَ الْمَوجُودَاتِ كُلَّها من العَدَم، صادرةً عن كلمة «كُنْ» مِن غيرِ مَدَد، فكانت إظْهاراً لِقُدْرَتِهِ، وجَعَلَ النَّوْعَ الإنسانيَّ مُدْرِكاً لِصَنْعَتِهِ بالعِلْم، وإنْ كانَتْ كُلُّها مُسَبِّحَةً بِحَمْدِهِ على الأَبد.

أَحْمَدُهُ على ما هَدانا لَهُ مِن غير تَرَدُّدٍ ولا حَيَد[2].

وأَشْهَدُ أَنْ لا إلَه إلاّ اللهُ وَحْدَه لا شَريكَ له شهادةَ مَنْ أَيْقَنَ بها من غير نَقَد[3].

---

(١) هذا وصفٌ حادثٌ لم يَرِدْ به توقيفٌ، والمقرّر في أسمائه وصفاته أنها لا تثبت إلاّ بنصٍّ.

(٢) بفتح الياء: الطعام، وبسكونها: المُجانبة والابتعاد

(٣) انتقاد.

وأشْهَدُ أَنَّ مُحَمّداً عبدُه ورسولُه المبعوثُ إلى الثَّقَلَيْن: الجنِّ والإنسِ الوالِدِ منهم والْوَلَد، الْمَنْعوتُ بِنُعُوتِ الكمالِ حَتّى صار سَيِّدَ مَنْ عَبَد.

صلى الله عليه وسلم وعلى آلِهِ وأَزْواجه وصحابَته وذُرِّيَّتِهِ أهلِ العِلْمِ والعَمَلِ والْمُعْتَقَدِ، صلاةً دائمةً بدوام الحَدَد[١] والْمَدَد.

أمّا بَعْدُ:

فهذا كتابٌ صَنَّفْتُهُ على أُصولِ أهل السُّنَّة في الاعتقاد من غير زَيَد[٢]، ذكرتُ فيه ما يحتاجُ إليه كُلُّ عارفٍ من أهلِ الزَّبَد، رَجَاءَ نَفْعِهِم به؛ في الأُولىٰ والْعُقْبىٰ، وَوَصْلَةً إلى دار الكَرامة والأَبَد.

وما تَوْفِيقي إلاّ باللهِ، عليه توكَّلتُ وإليهِ أُنِيبُ، سُبحانَه هو السَّيِّدُ السَّنَد، وأَعوذُ به سُبْحَانَه من التنفيد[٣] عنه والفَنَد[٤].

إنّه خَيرُ مسؤولٍ وأَوْلى مَنْ رَغِبَ إِلَيْهِ وَعَبَد، وهو الشَّهيدُ عَلَى كُلِّ من شَهِد.

---

(١) .هو الدفع للأشياء.

(٢) أي: زيادة. به

(٣) الزوال والفناء.

(٤) العجز وكفر النعمة.

١ - فصــل

يَجِــبُ أَنْ نَعْتَقِــدَ أنّ اللهَ سبحانــه كــان ولا شيءَ معه[١]، وهو سُبْحانه على ما كان[٢]، وأَنَّه سُبحانه واحِدٌ في ذاته، واحِدٌ في صِفَاتهِ، واحدٌ في مخلوقاته[٣].

وأنّه سبحانه بائنٌ[٤] مِن خَلْقهِ، لا يَحِـلُّ في شيء ولا يَتَّحِدُ به.

وأنَّ صفاتِهِ سبحانـه قديمـةٌ بِقـدَم ذاتـهِ، لا يَنفصِـلُ عنها.

---

(١) كما في الحديث الذي رواه البخاري (٧٤١٨) عن عمران بن حصين بلفظ: «كان الله ولم يكن شيء قبله».

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣ / ٤١٠): «وهو بمعنى كان الله ولا شيء معه».

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٨ / ٢٢١): «قد زاد في هذا الحديثِ بعضُ الناس: «وهو الآن على ما عليه كان»، وهذه الزيادة إنما زادها بعضُ الناس من عنده، وليست في شيء من الروايات. ثم إن منهم من يتأولها على أنه ليس معه الآن موجود، بل وجوده عين وجود المخلوقات: كما يقوله أهل وحدة الوجود الـذين يقولون: عين وجود الخالق هو عين وجود المخلوق... وهذا القول مِمّا يُعلم بالاضطرار شرعاً وعقلاً أنه باطل».

قلتُ: ويُريدُ البعضُ الآخرُ من الناس من هذه الزيادة نفيَ استواء اللهِ سبحانه على عرشه بزعمهم!

(٣) أي أنّه الخالقُ لجميع مخلوقاته ليس معه شريكٌ في خلقهِ.

(٤) أي: منفصل.

وأنَّ الموجوداتِ كُلَّها حادثةٌ.

وأنّه سبحانه الأوّل ليس قبلَه شيء، والآخِرُ الذي ليس بَعْدَه شيءٌ، والظّاهِرُ الذي ليس فَوْقَه شيءٌ، والباطِنُ ليس دُونَه شيءٌ. وأنّه سبحانه لم يَبِنْ عنه شيءٌ من حيثِ ذاتِهِ.

وأنَّ ذاتَه سبحانه لا تُشبه الذواتِ، وصِفاتُهُ لا تُشْبِهُ الصِّفاتِ.

والتَّصَرُّفُ في أدلَّتها وتأويلُها لا يُشبه التصرّفات.

وأنّه سبحانه مُحيطٌ بِكُلِّ شيءٍ وخالِقُ كُلِّ شيءٍ وَرازقُ كُلِّ شيء.

كان خالقاً قَبْلَ وُجودِ الْخَلْقِ، وَرازِقاً قَبْلَ وجُودِ الرِّزْقِ[1]، وله الصِّفاتُ الْعُلْيا والأَسماءُ الحُسْنى والْمَثَل الأَعلى.

الموجوداتُ كُلُّها مُفْتَقِرَةٌ إليهِ، وهو سُبحانَه غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إلى شيءٍ.

والعَرْشُ والكُرْسِيُّ والسَّمَواتُ السَّبْعُ، والأَرَضينُ السَّبْعُ ومَنْ فيهنّ، وما بينَهنّ، وجُملة ذلك مَحْمولون

(١) انظر «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١٣٦) الطبعة الثامنة.

بِقُدْرَتِهِ، وهو سُبحانه وتعالى مُتَوَجِّهٌ ذلك كُلِّه.

وأنّه سُبحانه لا يُحيط به شيءٌ ولا يستعينُ بشيءٍ، بل الموجوداتُ كُلُّها مُحَاطٌ بها، مُسْتَعينَةٌ به سبحانه وتعالى.

وأنّه سبحانه وتعالى عالمٌ بعلمٍ، قادرٌ بقُدرةٍ، حَيٌّ بحياةٍ، مُرِيدٌ بإرادةٍ، سَميعٌ بسمعٍ، بَصيرٌ ببصرٍ، مُتَكَلِّمٌ بكلامٍ.

لا يشبه شيءٌ مِن ذلك شَيْئاً من مخلوقاتِهِ، ولا يُشَبَّهُ به شيءٌ من مخلوقاتِه، ولا يَحُدُّهُ سُبحانه حَدٌّ[1]، ولا يُعْرَفُ إلاّ بتعريفِهِ، ولا يُتَصَرَّفُ إلا بِتَصْرِيفِهِ.

ولا يُكَيِّفُه سبحانه تَكْييفٌ، ولا يُمَثِّلُه تمثيلٌ.

وأنّه سُبحانه اسْتَوىٰ على العَرْشِ كما نَطَقَ به الْكِتابُ الْعَزيزُ في سِتِّ آياتٍ كريماتٍ[2] بلا كيفٍ، بل كَيْفَ شاءَ مِن غير مُمَاسَّةٍ أو احتياجٍ إلى العَرْشِ، مع

(١) انظر لزاماً «الأربعين في دلائل التوحيد» (ص ٥٧ ـ ٥٨) للهروي والتعليق عليه.

(٢) هي على ترتيب سور المصحف: (١) سورة يونس: ٣.
(٢) سورة الرعد: ٢. (٣) سورة طه: ٥. (٤) سورة الفرقان: ٥٩.
(٥) سورة السجدة: ٤. (٦) سورة الحديد: ٤.

تنزيهِ سُبحانه عن الجُلوسِ أو القُعودِ أو غيرهما من [صفات] [1] المُحْدَثين [2].

وأنّه سُبحانه يَنْزِلُ كُلَّ ليلةٍ إلى السَّماءِ الدُّنيا [3]، وكذلك يومَ عَرَفَةَ [4] كما ثَبَتَ في الأحاديثِ الصَّحيحة المَرْوِيّاتِ عن جماعةٍ من الصحابةِ والصَّحابيّات.

وأَنّ ذلك كيف شاءَ لا كما نَفْهَمُهُ من مَوَاجيدِ [5] ذَوَاتِنا.

وأنّ كُلَّما خَطَر بِالْبَالِ أو تُصُوِّرَ في الذِّهْن فالله تعالى بخلافه [6].

---

(١) سقطت من «الأصل».

(٢) منهج السَّلَف في صفات الباري سبحانه النفي المجمل والإثبات المفصّل، بخلاف ما أورده المصنف رحمه الله في رسالته.

(٣) كما في «صحيح البخاري» (١٣ / ٣٨٩) و «صحيح مسلم» (٧٥٨) عن أبي هريرة.

وفي الباب عن عدّة من الصحابة.

(٤) رواه الدارقطني في «كتاب النزول» (رقم: ٩٥ و ٩٦) من طريقين عن أبي صالح عن أم صالح من قولها.

وسنده صحيح لغيره.

(٥) أي مِمّا نجده من أنفسنا في ذواتنا.

(٦) كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البصير﴾ [الشورى: ١١].

وقد نَفَى بعضُهم النُّزولَ وضَعَّفَ الأحاديثَ أو تأوَّلها[1] خَوْفاً مِنَ التحيّزِ أو الحَرَكةِ والانتقالِ المُلاَزِمين لِلأَجْسامِ والْمُحْدَثين، والْمُحَقِّقون أَثْبتوها وأَوْجَبوا الإيمانَ [بها] كما يَشاءُ [سبحانه][2].

وقد ذَكَرَ الْبُخارِيُّ في «صحيحه»[3] برواية «إنّ اللهَ يَنْزِلُ» وقال بعضُهم: والنُّزولُ غيرُ النُّزولِ، واللهُ تعالى عَالٍ في الدُّنُوِّ، دانٍ في العُلُوِّ[4].

وجميعُ الآياتِ والأَحاديثِ الثَّابتاتِ من المَجيءِ، والنُّزولِ، وإثباتِ الْوَجْهِ، وغيرِ ذلكَ مِنَ الصِّفاتِ أَوْجَبَ الْعُلماءُ الإيمانَ بها وعَدَمَ الْفِكْرِ فيها أو تَصَوُّرِها.

ومَنْ تَكَلَّم فيها منهم تَكَلَّمَ بِتَأْوِيلِها[5] على ما يَليقُ بجلالِ اللهِ سُبحانَه وتعالى مع اعْتِقَادِ نَفْيِ جميعِ صفاتِ الْمَخْلوقين.

---

(١) وهو مذهب الخلف، وانظر تحقيق القول فيه ضمن كتابنا «عقيدتنا قبل الخلاف وبعده» بمشاركة الأستاذ الفاضل محمد إبراهيم شقرة.

(٢) ما بين المعكوفين زيادات توضيحية.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) وهذا حقٌّ لا نخالفه بحمد الله سبحانه.

(٥) وهو تكلُّمٌ بغير حقٍّ كما فصّلناه في «عقيدتنا...» فلينظر!

وقد رُوِّينا في حديثٍ مرفوعٍ حَسَنٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «تَفَكَّرُوا في آلاءِ الله، ولا تَتَفَكَّروا في ذاتِ الله»[1].

والكتابُ العَزيزُ ناطقٌ بالتَّحْضيضِ على التَّفكُّرِ في خَلْقِ السَّمٰواتِ والأرضِ والنَّظرِ في آياتِهما.

ويجبُ الإيمانُ بما عَدَا ذلك والتسليمُ لَه وتَفْويضُ[2] العِلْمِ الذَّاتيِّ إلى الله تعالى.

وأمّا العلمُ بالوُجودِ والقُدرةِ والتنزيهِ والتبرِّي من الْحَوْلِ والقوةِ إلاّ به سبحانه وتعالى فهو المطلوبُ الذي وَقَعَ التكليفُ به.

وأمّا التَّصَوُّرُ والإدْراكُ والإحاطَةُ فذلك خاصٌّ به سُبحانه وتعالى.

وحَظُّ العالَم الْعُلْوِيِّ والسُّفْلِيِّ لِلإيمان بِوُجودِهِ لا تَصَوُّرَ ذاتهِ وشُهودهِ ولا سبيلَ لِنَبيٍّ مُرْسَلٍ ولا مَلَكٍ مُقَرَّب إلى الاطِّلاعِ على ذلك ولا الإحاطة بشيء مِنْه،

---

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٦٦ - ٦٧) عن عبدالله بن سلام، وفيه ضعف.

لكنْ للحديث طرق أُخرى وشواهِد عدّة أوردها شيخُنا العلاّمة الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (رقم: ١٧٨٩) فلتراجع.

(٢) تفويضاً لكيفية صفات الله سبحانه، لا تفويضاً لمعانيها اللغوية.

فَالْعَجْزُ عن [دَرَكِ] الإدْراكِ إدْراكٌ، وقُوَّةُ الإيمانِ حاملةٌ علـى اليقينِ، واليقينُ قد يَصير في قُوَّتـهِ والتمسُّكِ به كَكَشْفِ الْغطاءِ وَلهذا قال عليٌّ رضي اللهُ عنه «لو كُشِفَ الْغِطَاءُ ما ازْدَدْتُ يقيناً»[1]، وبهذا المعنى امْتَازَ الصِّدِّيقُ رضي اللهُ عنه وغيرُهُ من الصحابةِ رضي اللهُ عنهم على سائرِ الأُمَّةِ حَتَّى كان أَحَدُهُمْ يجعل الْمُخْبَرَ عنه في المُسْتَقْبل وُجودِيّاً في الحال كإخباره ﷺ عن الخاتمِ الذَّهَبِ أنّه جَمْرَةٌ من نارٍ، فَأَلْقاهُ مِن يدهِ وذَهَبَ. فَقِيلَ له خُذْ خاتَمَك انْتَفِعْ به! فقال: واللهِ لا آخُذُه[2].

وما ذاك إلاّ أنَّ الْمُغَيَّبَ عنه صار يَقيناً عنك.

فَبِالأَثَرِ يُسْتَدَلُّ على المُؤَثِّر فإذا تُمكِنُ معرفةُ المؤثّرِ وهو اللهُ سبحانه وتعالى اسْتُدِلَّ به على جميع الْمَوجوداتِ وصارَ سبحانه وتعالى عند العَبْدِ دليلَها وَهادِيهَا وَمُعْطِيها وَمانِعَها وَمُعَلِّمَها وَمُفْهِمها بواسطةِ النبيِّ

---

(١) قال العلاّمة علي القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٨٦) تحقيق صديقنا الأستاذ محمد الصباغ:

«هذا قول عامر بن عبدالله عبد قيس ـ على ما ذكره القُشيري في «رسالته»، والمشهور أنه من كلام عليّ كرّم الله وجهه، وقد بيَّنَّا معناه في محلّه الأليق به».

(٢) رواه مسلم (٢٠٩٠) عن ابن عباس.

ﷺ وإلْهامهِ سبحانه لِلْعَبْدِ على وِفْقِ ما جاءَ به النبيُّ ﷺ ، فإنْ خَرَجَ العَبْدُ عن هذا الطَّوْرِ هَلَكَ وَخُذِلَ ، فنعوذُ باللهِ من الخُذْلانِ والْهلاكِ والْحِرمانِ .

فإذا كان حالُهُم رضي الله عنهم في الشَّيء التَّافهِ هذا الحالَ وعامَلوه بمعاملةٍ عن اليقين بإخباره ﷺ ، فما ظنُّك بهم ؟ !

فالحقُّ شَهِدَتْهُ قلوبُهم واطْمأنَّتْ إليه أَبْشارُهُمْ ، وسَكَنَتْ إليه جَوارِحُهُمْ .

لقد ظهرت فلا تخفى على أحد

إلاّ على أَنْ لا يعرفَ الْقَمَرا

٢ ـ فصــل

يَجِبُ أَنْ نَعْتَقِدَ أنَّ ما أَثْبَتَهُ اللهُ في كُتُبهِ على لِسَانِ رُسُلِهِ صلواتُ اللهِ عليهم وسلامُهُ حَقٌّ ، وأَنَّ جميعَ ما فيها من المَوْجودِ والإيجاد الثابِتَيْنِ للإلٰهية والتَّنزيهِ عن الحَدَثِ والْمُحْدَثِ وصِفَاتِهِمَا حَقٌّ .

وأنَّ الكِتَابَ العزيزَ المُنَزَّلَ على لِسَانِ مُحَمّدٍ ﷺ أَتَى بجميعِ ما فيها مِن ذلكَ وَأَبْيَنُ .

وأنّه لا اخْتِلافَ بين الكُتُبِ في ذلك ، وأنه ناسخُ لجميعِ الكُتُبِ .

وأَنَّ شريعةَ محمدٍ ﷺ ناسخَةٌ لجميع الشرائع.

وأنَّ رسولَ اللهِ ﷺ وجميعَ النبيِّين حَقٌّ.

ويَجبُ أنْ نَعْتَقِدَ أنّه يَحْرُمُ التَّفْرِقةُ بين رُسُلِ الله وأنبيائه في التَّوحيد[1].

وما أقَرَّهُ رسولُ الله ﷺ وقالَه وعَمِلَ به أو فُعِلَ بِحَضْرَتِهِ وسَكَتَ عليه فهو حَقٌّ[2].

وأنَّ الْعَقْلَ مَرْكَزٌ لذلكَ: لا أَمْرَ له ولا نَهْيَ، ولا تَحْريمَ ولا تَحْليلَ، بل تَصَرُّفُهُ المُوَافِقُ لكتابِ الله تعالى وسُنَّة رسولهِ ﷺ في الفُروعِ، وأمّا في الأصُولِ فلا مَدْخَلَ له أَصْلاً أَلْبَتَّةَ سوى الْوُقوفِ عندَه، فَمَا أَثْبَتَهُ سُبحانه لنفسهِ في كتابه وعلى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ أَثْبَتْناه، وما نَفاهُ نَفَيْناهُ، وما سَكَتَ عنه سَكَتْنا عنه، وما ذَكَرَهُ سبحانه وتعالى في الكتابِ العزيزِ وعلى لِسَانِ نَبِيِّه مُحَمّدٍ ﷺ مُفَرَّقاً ذَكَرْناه، وما ذَكَرَهُ مَجْموعاً ذَكَرْناه مَجْموعاً فإنْ نَفَى نافٍ جميعَ ذلك نَفْياً أدّى إلى تَعْطِيلها ونَفْي الحقائق الشرعيّةِ الثابتةَ عن اللهِ تعالى ورسوله ﷺ وَجَبَ ذِكْرُها وبيانُها مجموعةً وَمُبَيَّنَةً لِلرَّدِّ عليه وعَدَم الكِتْمان الْمُتَوَعَّد

---

(١) كما في قوله تعالى: ﴿لاَ نُفَرِّقُ بين أَحَدٍ مِن رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

(٢) وهو تعريف «السنة» عند المحدّثين والأصوليين والفقهاء.

عليه بالنَّارِ، المَلْعونِ مُتَعَاطِيه، وما أَرْسَلَ اللهُ الرُّسُلَ، وجَعَلَ العُلَماءَ وَرَثَتَهُمْ إلاّ لِهذا، واللهُ يَعْلَمُ المُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ [1].

٣ - فصـــل

الْوُجودُ الذَّاتِيُّ ثابِتٌ له سبحانه، والصِّفاتُ ثابِتَةٌ له سبحانه وتعالى أَبَدَاً، وَوُجودُ المَخْلوقين وَصِفاتُهُم مَنْفِيٌّ عنه سبحانه، فَهُو سُبْحانَه قَديمٌ أَزَلِيٌّ، دائمٌ سَرْمَدِيٌّ، والمَخْلوقُونَ مُحْدَثونَ دائمونَ بإدامَتِهِ، فانُونَ بإفْنَائِهِ، مَبْعُوثونَ مَنْشُورونَ بِنَشْرِهِ، فإذا ثَبَتَ نَصَّاً في الكِتَابِ العَزيزِ والسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ على قائِلِها أفضلُ الصلاةِ والتسليم أنّه سبحانه خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ [2]، وأنّه قال لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صۤ: ٧٥]، وأنّه سبحانه قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وَثَبَتَ في «الصَّحيح» [3] في مُحَاجَّةِ آدَمَ وموسىٰ قولُهُ له: «خَلَقَكَ اللهُ بيدِهِ» وقالَ ﷺ حاكِياً عن رَبِّه: «لا أَجْعَلُ صَالحَ ذُرِّيَّتي مَنْ خَلَقْتُ بِيَدِي كمن قُلْتُ

---

(١) وهذا كلامٌ مُحْكَمٌ مَتينٌ فاحفَظْهُ غيرَ مأمورٍ.

(٢) سيورد المصنفُ ـ بَعْدُ ـ الأحاديثَ في ذلك.

(٣) رواه البخاري (١١/ ٤٤١) ومسلم (٢٦٥٢) عن أبي هريرة.

له: «كُن» فكان»[1]! ، وقولُهُ ﷺ: «خَلَقَ اللهُ الْفِرْدَوْسَ بيده، وخَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ بيدِهِ، وكَتَبَ التوراةَ لِمُوسىٰ بيدِهِ»[2].

وغيرُ ذلك من الأَخْبارِ، وَجَبَ عَلَيْنا اعْتِقَادُ أنَّ ذلك حَقٌّ، وَحَرُمَ عَلَيْنَا أنْ نَقُولَ: إنَّ اللهَ تَعالى خَاطَبنا بما نَفْهَمُ، ولا نَفْهَمُ الْيَدَ إلاَّ ذاتَ الكَفِّ والأصابعِ فَنُشَبِّهُهُ بِخَلْقِه فَيُفْضي إلى التَّجْسيمِ، تَبارَكَ اللهُ وتعالى عَمَّا يَقولُ الظَّالِمونَ عُلُوّاً أكبر!

أَوْ نقولُ: المُرادُ النِّعْمَتَيْن أو القُدْرَتَيْن، لأنّه تَعَذَّرَ حَمْلُهُ على اليدِ التي نَفْهَمُها فَتَعَيَّنَ حَمْلُهُ على ذلك خَوْفاً من التشبيهِ!

وهذا تَحريفٌ لما فيهِ من التَّعْطيلِ، كَيْفَ والإجماعُ على أنَّ الصفاتِ توقيفيَّةٌ، ولم يَثْبُتْ ذلك بالمُرادِ على ما تأوَّلوه وهو فِعْلُ المُعْتَزِلَةِ والجهميَّةِ، أَعَاذَنا اللهُ مِن ذلكَ، فَتَعَيَّن تنزيهُ الباري عزّ وجلّ عن التَّشبيهِ

---

(١) رواه الديلمي في «الفردوس» (٥٣٢٩) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٣١٧) عن جابر بسند فيه ضعفٌ.

(٢) رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٣١٨) والدارقطني في «الصفات» (رقم: ٢٨) وهو صحيح.

والتَّعطيلِ بِكَسْفِ[1] التَّحريفِ والتَّكْييفِ والتَّمْثيلِ، والأَخْذِ بقولِهِ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] مَنّاً مِنَ اللهِ تعالى بالتَّفْهيم والتَّعْريفِ لِسُلوكِ التَّوْحيد والتَّنْزيهِ، وكَذَا القولُ في جميعِ ما ثَبَتَ مِنْ ذلكَ، واللهُ يَعْلَمُ المُفْسِدَ من المُصْلحِ.

٤ ـ فصل

الباري عزّ وجلّ مُنَزَّهٌ عن أن يَجبَ عليه شَيْءٌ، أو يَلْزَمُهُ لازِمٌ، والمَخْلوقُونَ مُكَلَّفونَ فَيَجِبُ عليهم الواجبُ، وَيَلْزَمُهُم اللازمُ، فهو سبحانه مُنَزَّهٌ عن صِفَاتِ المخلوقِينَ، فإذا نَطَقَ الكِتابُ العزيزُ وَوَرَدَتِ الأَخبارُ الصحيحةُ بإثباتِ السَّمْعِ، والبَصَرِ، والعَيْنِ، والوَجْه، والعِلْمِ، والقُوَّةِ، والقُدْرَةِ، والعَظَمةِ، والمَشيئةِ، والإِرَادَةِ، والقَوْلِ، والكلامِ، والرِّضى، وَالسُّخْطَ، والحُبِّ، والبُغْضِ، والفَرَحِ، والضَّحِكِ: وَجَبَ اعْتِقادُ حَقيقتهِ مِنْ غَيْرِ تشبيهٍ لشيء من ذلكَ بِصِفَاتِ المَرْبوبينَ المَخْلوقينَ، والانْتِهاءُ إلى ما قاله اللهُ سبحانه ورسولُهُ ﷺ من غير إضافةٍ، ولا زيادةٍ

(١) أي بإبعاد هذه الأشياء وحجبها عن عقائدنا ومفاهيمنا.

عليه، ولا تَكْييفٍ، ولا تَشْـبيهٍ، ولا تَحْـريفٍ، ولا تَبْديلٍ، ولا تَغْييرٍ ولا إزالةِ لفظٍ عمّا تَعْرِفُهُ العربُ وَتَضَعُهُ عليهِ، والإِمْسَاكُ عمّا سِوَى ذلك.

٥ ـ فصــل

رُؤْيةُ الباري عزّ وجل في دار السلام واجبةُ الإيمانِ بها مِن غير اعْتِبارٍ بِوَهَمٍ ولا تَأْويلٍ بفهمٍ ولا إِحَاطـةٍ ولا كَيْفيّةٍ، إِذْ تأويلُها وتـأويلُ كُلِّ معنـىً يُضـافُ إلـى الربوبيةِ: تَرْكُهُ لزومُ التسليمِ، وهـو دينُ المُرْسَلين، إذ التَّنْزيهُ نَفْيُ التَّشْبيهِ، لانْفِرَادِهِ سبحانـه وتعالـى بِوَصْفِ الوَحْدانيّةِ والفَـرْدانيّة، لا يُشـارِكُهُ فيه أحـدٌ من البـريّةِ لِتَعاليهِ سبحانـه عن الحُـدودِ، والْغَـاياتِ، والأَرْكانِ، والأَعْضاءِ، والأدواتِ[١].

ولا تحويهِ الجهاتُ السِّتُّ كسائرِ المُبْتَدَعاتِ[٢].

---

(١) سبـق أن ذكـرت تعليقـاً أن منهـجَ الكتاب والسنة في الصفاتِ الإثباتُ التفصيلي، والنفي الإجمالي، فتذكّر!

(٢) أخذه المصنف رحمه الله عن «العقيدة الطحاوية» وقال ابن أبي العزّ في «شرحه» (ص ٢٢١):
«هذا حقٌّ باعتبار أنه لا يُحيط به شيء من مخلوقاته، بل هو محيط بكل شيء وفوقه، وهذا المعنى هو الذي أراده الشيخ رحمه الله. . .» ثم ذكر كلاماً طويلاً يحسن مراجعته والنظر فيه.

والمِعْـراجُ حَقٌّ، وقَـد أُسْـرِيَ بالنبـيِّ ﷺ، وعُـرِجَ بِشَخْصِهِ في الْيَقَظَةِ إلى السماءِ، ثُمَّ إلى حيثُ شاءَ اللهُ من العُلـى، وأكْرَمَـهُ سبحانـهُ بمـا شاءَ، وأوحـى إلَيْهِ ما أوْحى.

وَالعَـرْشُ والكُرسـيُّ حَقٌّ، واللهُ سبحانـه وتعالى مُسْتَغْـنٍ عن العَـرْشِ فمـا دونَـه، مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ، وأعْجَزَ خَلْقَهُ عَنِ الإحاطَةِ. وَاتَّخَذَ اللهُ إبْراهيمَ خَليلاً، وكَلَّم موسَى تَكْليماً، إيماناً وتَصْديقاً وتَسْليمـاً، إذْ لـه سبحانه أَنْ يُكْرِمَ مَنْ يَشاءُ بما يشاءُ.

ورُؤْيَةُ البـاري عزّ وجـلّ في الـدُّنيا في المَنـامِ جائزَةٌ لِلأنبياءِ وغيرِهم[1] وهـي صحيحـةٌ، نَقَـلَ اتِّفاقَ العُلَماءِ عليه القاضي عِيَاضٌ رحمـه الله، قال: لَوْ رَآهُ الإنسـانُ علـى صِفـةٍ لا تليقُ بِجَلالـهِ مِنْ صِفَـاتِ الأَجْسامِ، لأَنَّ ذلك الْمَرْأى خَبَرُ ذات اللهِ تعالى، إذْ لا يجوزُ عليه سبحانه التجسيمُ ولا اختلافٌ لِلأَحوالِ بخلافِ رُؤْيَةِ النبيِّ ﷺ.

وقـال ابـنُ الباقِلاَّنـيّ: رُؤْيَةُ اللهِ تعالـى في المنـام

(١) انظـر تفصيل ذلك في «الوصيـة الكبـرى» (ص ٣٨ ـ ٤٠) لشيخ الإسـلام ابن تيمية ـ بتحقيقي.

خَوَاطِرُ في القلبِ، وهي دلالاتٌ على أُمورٍ ممّا كان أو يكونُ كسائرِ المرئيّاتِ، واللهُ أعلمُ.

ورُؤْيَةُ[1] النبيِّ ﷺ ربَّه عزّ وجلّ في اليقظَةِ بعيني رأسهِ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فيها: فذَهَبَ جماعةٌ مِن الفُقهاءِ والمُحَدِّثين والمُتَكَلِّمِين إلى مَنْعِها، وهو قولُ عائشةَ.

والمشهورُ عنِ ابن مَسْعودٍ وأبي هُرَيْرة، قالوا: إنْما رأى جبريلَ.

وعنِ ابْنِ عبّاسٍ: رأى رَبَّه بعينَيْهِ، وهو مَحْكِيٌّ عن جماعةٍ من الصَّحابةِ والتابعينَ.

وقال عَطَاءٌ: رآه بِقَلْبِهِ.

وقال أَبو العالِيَة: رآه بِفُؤادهِ مَرَّتَيْن.

ورُوي عن ابْنِ عبّاسٍ من طُرُقٍ أَنَّ اللهَ تعالى اخْتَصَّ موسى بالكلامِ، وإبراهيم بالخُلّة، ومحمداً بالرُّؤْيَةِ.

وحُجَّتُهُ قولُهُ تعالى: ﴿**مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ أَفَتُمَارُونَهُ عَلَىٰ ما يَرَىٰ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ**﴾ [النجم: ١٣].

---

(١) انظر «الشفا في حقوق المصطفى» (١/ ٤١٩) للقاضي عياض ـ بشرح علي القاري.

وقال الماوَرْدِيُّ: قيل: إنَّ اللهَ قَسَّم كلامَه ورُؤْيَتَهُ بين موسى ومحمدٍ، فَرَآه محمدٌ مَرَّتَيْنِ، وكلَّم موسى مَرَّتَيْن.

وهذا الاخْتِلافُ عند أئمّةِ الشَّرْع.

قال القاضي عِيَاضٌ رحمه الله[1]:

والحقُّ الذي لا مِرَاءَ [فيه] أَنَّ رُؤْيَتَهُ تعالى في الدُّنيا جائزةٌ عَقْلاً وليس في العَقْلِ ما يُحِيلُها، والدَّليلُ على جَوَازِها في الدُّنيا سُؤالُ موسى لها، ومُحالٌ أَنْ يَجْهَلَ نبيٌّ على اللهِ ما يَجوزُ وما لا يَجوزُ عليه بل لم يَسَلْ إلاَّ جائزاً غَيْرَ مستحيلٍ، ولكنَّ وُقوعَهُ ومُشاهدتَهُ مِنَ الْغَيبِ الّذي لا يَعْلَمُهُ إلاَّ من عَلَّمَ اللهُ، فقال له: ﴿**لَنْ تَرَاني**﴾ [الأعراف: ١٤٣] أي: لن تطيقَ، ولا تَحْتَمِلُ رُؤْيَتِي، ثم ضَرَبَ له مَثَلاً مَن هو أقوى من نَبِيِّه موسى وأثبتُ، وهو الجَبَلُ، وَكُلُّ هذا ليس فيه ما يُحِيلُ رُؤْيَتَهُ في الدُّنيا، بل فيه جوازُها على الجُمْلَةِ، وليس في الشَّرْعِ دليلٌ قاطعٌ على اسْتِحالَتِها، ولا امْتِنَاعِها إذْ كُلُّ موجودٍ فَرُؤْيَتُهُ جائزةٌ غيرُ مستحيلةٍ.

ولا حُجَّةَ لِمَن اسْتَدَلَّ على مَنْعِها بقولِهِ تعالى: ﴿**لاَ**

(١) في «الشفا» (١/ ٣٧٥ - متن).

تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] لاخْتِلَافِ التَّأْويلاتِ في الآيه، وإذْ ليس يَقْتَضي قولُ مَنْ قال في الدُّنيا الاستحالةُ.

وقد اسْتَدَلَّ بعضُهم عليه بهذه الآيةِ نَفْسِها على جَوَازِ الرُّؤية وَعَدَمِ اسْتِحَالَتِها على الجُمْلَةِ، وقد قيلَ: لا تُدْرِكُهُ أبصارُ الكُفَّارِ، وقيل: لا تُدْرِكُهُ الأبصارُ، وإنّما يُدْرِكُهُ المُبْصِرونَ.

وكُلُّ هذه التَّأْويلاتِ لا تَقْتَضي مَنْعَ الرؤية ولا اسْتِحَالَتَها.

ومَنَعَ بعضُهُم الرُّؤْيَةَ في الدُّنيا، وقال مَنْ نَظَرَ إليه سبحانه مات! وعَلَّلَ بعضُهم امْتِنَاعَهَا لِضَعْفِ تَرْكيبِ أَهْلِ الدُّنْيا وَقُواهُم، وكَوْنِها مُتَغَيِّرَةً غَرَضاً لِلآفاتِ والفناءِ، فلم تَكُنْ لهم قُوَّةٌ على الرُّؤْيَةِ.

وفي الآخِرَةِ ليسوا كذلك، فإن قُواهُم ثابِتةٌ بَاقِيةٌ، وكذلك أنوارُ قُلوبهم، وأَبصارُهُمْ قوِيَّةٌ على الرُّؤْيَة.

وقد نُقِلَ نحوُ هذا عن الإمامِ مالكِ بنِ أَنسٍ رحمه اللهُ، قال: لم يُرَ في الدُّنْيَا لأَنّه باقٍ، ولا يُرى الْبَاقي بِالفَاني، فإذا كانَ في الآخِرَةِ رُزِقوا أَبْصَاراً باقيةً فَرُؤي الْباقي بالباقي.

وقال القاضي عِيَاضٌ رحمه الله : وهذا كلامٌ حَسَنٌ مَليحٌ، وليس فيه دليلٌ على الاستحالَةِ إلاّ مِنْ حَيْثُ ضعفُ القُدْرَةِ، فإذا قوّى اللهُ مَنْ يشاءُ مِنْ عِبَادِهِ وأَقْدَرَهُ على حَمْلِ أَعْباءِ الرُّؤْيَةِ لم يَمْتَنِعْ في حَقِّهِ، وَقَد عُرِفَ مِنْ قُوَّةِ بَصَرِ موسى ومحمّدٍ صلّى اللهُ عليهما ونُفوذِ إدْرَاكِهما بقوّةٍ إلهيّة مُنِحَاهَا لإدْراكِ ما أَدْرَكاه ورُؤْيَةِ ما رَأَيَاه، واللهُ أَعْلمُ.

وبالجُمْلَةِ: ليس في الآياتِ نَصٌّ بِالْمَنْعِ، وقولُ مَنْ قالَ: رآهُ بعينَيْهِ إنّما بَنَاهُ على اعْتِقَادهِ باجْتِهَادهِ، ولم يُسْنِده إلى النبيِّ ﷺ[1].

والأحاديثُ مُضْطَرِبَةٌ في المعنى لِتَعَارُضِها، وفي الإسْنادِ لِضَعْفِها، والتَّأْويلُ ليس قاطِعاً بِشَيْءٍ، وحديثُ أبي ذَرٍّ رضي اللهُ عنه في «صحيح مسلم» لمّا سأله عنها: قال: «رَأَيْتُ نُوراً»[2]، ورُوِيَ: «نُورٌ أنّى أَراهُ»[3]، فقد أَخْبَرَ أنّه لم يَرَهُ، وإنّما رَأَى نُوراً أَوْ كيف أَراه مع حِجابِ النُّور المُغْشِيّ لِلْبَصَر[4]؟

---

(١) وهذا تفصيلٌ لطيفٌ، تأتلف فيه الأقوال ولا تختلف، فتأَمَّلْهُ. .

(٢) برقم (١٧٨) (٢٩٢).

(٣) وهي فيه برقم (١٧٨) (٢٩١).

(٤) قارن بـ«لوامع الأنوار البهية» (٢/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥) للسفاريني.

وهذا مِثْلُ قولِهِ ﷺ في الحديثِ الآخرِ: «حِجَابُهُ النُّورُ»، وفي الحَديثِ الآخرِ: «لَمْ أَرَهُ بِعَيني، ولكِنْ رأيتُهُ بِقَلْبي مَرَّتَيْن»[1] وتلا ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [النجم: ٨].

واللهُ قادِرٌ على خَلْقِ الإدْراكِ الذي في البَصَرِ كَيْفَ شاءَ، لا إلَهَ غَيْرُهُ. فإنْ وَرَدَ حديثٌ بِنصٍّ في البابِ اعْتُقِدَ، وَوَجَبَ الْمَصيرُ إليهِ إذْ لا اسْتِحَالَةَ فيهِ، ولا مَانِعَ قطعيَّ يَرُدُّهُ، واللهُ المُوَفِّقُ.

وَرُؤْيَةُ المؤمنينَ رَبَّهُمْ يومَ القِيَامةِ بِأَبْصَارِهِم، وَيَنْظُرونَ إلَيْهِ كما يَرَوْنَ الْقَمَر ليلةَ البَدْرِ، لا يُضَارُّونَ في رُؤيَتِهِ، ولا يُضامُونَ: حقٌّ، على ما ثَبَتَ في الحَديثِ الصَّحيحِ[2] عن رَسولِ اللهِ ﷺ.

والتَّشْبيهُ وَقَعَ في هذا الحديثِ لِلرُّؤْيَةِ بالرُّؤْيَةِ لا لِلْمَرْئي بِالْمَرْئي، إذ اللهُ لا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ.

والكُفَّارُ عن رُؤْيَتِهِ سبحانه وتعالى مَحْجوبونَ.

---

(١) هذا هنا بالمعنى، وإنما الوارد عن ابن عباس من قوله: «رأى محمد ربه تبارك وتعالى مرّتين» أخرجه الترمذي (٢/ ٢٢٣) وابن خزيمة (١٣٠) بسند ضعيف.

(٢) الذي رواه البخاري (٤/ ٤٦١) ومسلم (١/ ١١٢) عن أبي هريرة.

فإنْ قِيلَ: فَقَدْ ثَبتَ في «الصَّحيح»[1] عن النبيِّ ﷺ قال: «ما مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إلاّ سَيُكَلِّمُهُ رَبُّه، ليس بَيْنَه وَبَيْنَهُ تُرْجُمانٌ»، وهذا عامٌّ في الكُفَّارِ والمُسلمين، إذِ الظَّاهِرُ مِنْهُ رُؤْيَتِهم له سبحانه مَعَ الغَضَب!

قلنا: لا يلزمُ الكلامُ الرؤية، وغَضَبُهُ سبحانه عليهم حِجَابُهُ عَنْهُم، واللهُ أعلمُ.

٦ - فصل

أَحْكامُ المُعْتَقَدَاتِ في صِفَاتِهِ سُبْحانه قَطْعِيَّةٌ، لا يُتَصَوَّرُ الاختلافُ فيها، فما ثَبتَ منها في الكِتَابِ العَزيزِ والأَحاديثِ الصَّحيحةِ وَجَبَ الإيمانُ به ولا نقولُ: إنّه يجبُ الجمعُ بين المُخْتَلِف منها ظَاهِراً كما يَجِبُ الجمعُ بين المُخْتَلِفِ من الأَحاديثِ في الأحكامِ الفرعيَّةِ، لِمَا يَلْزَمُ مِنَ الكُفْرِ في الأَوّلِ دونَ الثاني، بل الاجتهادُ في ذلك وتَأليفُ الأدلّةِ الفَرعيّةِ مُثَابٌ على الخَطَأ فيه بخلافِ الخَطَأ في الأُصولِ فإنّه كفرٌ، وَلِمَا يَلْزَمُ مِن قياسِ الْغَائبِ على الشَّاهِدِ، وهُو ضَعيفٌ في الفُروعِ، باطِلٌ في الأُصولِ[2].

---

(١) رواه البخاري (١٣/ ٢٥٤) ومسلم (١٠١٦) عن عديّ بن حاتم.

(٢) وهذا ليس على إطلاقه كما فصّله شيخُنا الألباني في مقدمة «رفع=

إذا عَرَفْتَ هذا حَصَلَ لك الشِّفا وَخَلَصْتَ مِن الشَّفا[1]، وَسَلِمْتَ من الآفات، واتَّصَلْتَ بالمَقامات العَالِيَات، ونَزَّلْتَ الأُمورَ مَنازِلَها وَفَرَّقْتَ بين الرُّبوبيَّةِ والْعُبوديّةِ، والوحْدانيّةِ والمَثْنويَّةِ، فالوحدانيّةُ خاصّةٌ به في كُلِّ شَيْءٍ، والْمَثنويَّةُ خاصَّةٌ بِنَا في كُلِّ شَيْءٍ، فَمَنْ قَدَّمَ الْمَثْنَويَّةَ على الوحدانيةِ أو شَبَّهَها بها فَقَدْ ضَلَّ وَتَعِبَ وأَتْعَبَ وَكَلَّ.

فالْحَمْدُ للهِ الذي هَدَانا لِهذا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلاَ أَنْ هَدَانا اللهُ.

٧ ـ فصل

والْقُرآنُ كَلامُ اللهِ، وكِتَابُهُ، وخطابُهُ، وَوَحْيُهُ، وَتنْزيلُهُ، غيرُ مَخْلوقٍ، مَنْ قالَ بِخَلْقِه فَقَدْ كَفَرَ، إِذْ هو صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، وهي قديمةٌ، وَهُو الّذي نَزَلَ به جبريلُ ﷺ قُرْآناً عَرَبيًّا لِقَومٍ يَعْلَمونَ بَشيراً ونَذِيراً كَمَا قالَ عزَّ وجلَّ: ﴿ **نَزَلَ بِهِ الرُّوْحُ الأمِينُ عَلَى قَلْبِك لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِيْنَ بِلِسَانٍ عَرَبيٍّ مُبينٍ** ﴾ [الشعراء: ١٩٣] وهُو

= الأستار...» للصنعاني، وكذا فيما ذكرنا في خاتمة «عقيدتنا قبل الخلاف...» فلينظرا!

(١) الهلاك.

الّذي بَلَّغه رسولُ اللهِ ﷺ أُمَّتَهُ كما أُمِرَ بهِ في قَوْلهِ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧] فكانَ الّذي بَلَّغَهم كلامَ اللهِ.

وفيه قال النبيُّ ﷺ: «أَتَمْنعونـي أَنْ أُبَلِّغَ كَلام رَبّي»[1]؟

وهو الذي تَوَعَّدَ الله سُبحانه مَنْ قَالَ بأنَّه قولُ البشرِ أنْ يُصْلِيَهُ سَقَر في قَوْلهِ تعالى إخْباراً عَنْ قَوْلِ الْوَليد بن المُغيرة[2]: ﴿إِنْ هذَا إلاَّ سِحْرٌ يُؤْثَرُ إِنْ هذَا إلاَّ قَوْلُ الْبَشَر سَأُصْلِيهْ سَقَرَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ﴾ [المدثر: ٢٤] الآيات.

وَهُوَ الّذي تَحْفَظُهُ الصُّدورُ وَتَتْلوهُ الأَلْسُنُ، وَيُكْتَبُ في المَصَاحِفِ كَيْفَ مَا تَصَرَّفَ بِقراءَتِه قارِىءٌ، ولَفَظَ لافِظٌ، وَحَفِظَ حافِظٌ، وحَيْثُ تُلِيَ، وفي أَيِّ موضعٍ تُلِيَ

---

(١) رواه أبو داود (٤٧٣٤) والترمذي (٢٩٢٥) وأحمد (٣/ ٣٩٠) والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٨٦ و ٢٠٥) والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٢/ ١٧٥) وابن ماجه (٢٠١) عن جابر، وسنده صحيح.

ولفظه عندهم: «ألا رجل يحملني إلى قومه، فإن قريشاً قد منعوني أن أبَلِّغ كلام ربي».

(٢) انظر «الصحيح المسند من أسباب النزول» (ص ١٥٢) للوادعي.

أو كُتِبَ، في مصاحِفَ لِلإسْلام، وألْواحِ صِبْيَانِهم وغيرِها: كَلَامٌ، هو الْقُرآنُ الّذي نَقول: إنّه غَيْرُ مخلوقٍ، فَمَنْ زَعَمَ أنّه مخلوقٌ فهو كافِرٌ باللهِ الْعَظيم، وَيَجبُ أنْ يَعْتَقِدَ جميعَ ذلك، وأنّه كلامُ اللهِ، منه بَدَأ بلا كَيْفيَّةٍ قَوْلاً، وأنْزَلَهُ على نَبيِّهِ وَحْياً، وصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنونَ على ذلك حَقّاً، وأيْقنوا أنّه كلامُهُ تعالى بالحقيقةِ، وليسَ بِمَخْلوقٍ كَكَلامِ الْبَرِيَّةِ، فَمَنْ سَمِعَهُ فَزَعَمَ أنّه كلامُ الْبَشَرِ فقد كَفَرَ، وقد ذَمَّه اللهُ تعالى وَعَابَهُ وأوْعَدَهُ، حَيْثُ قال: ﴿**سَأُصْلِيْه سَقَرَ**﴾ وَعَدَ اللهُ سَقَرَ لِمَنْ قَالَ: إنْ هذا إلاَّ قَوْلُ الْبَشَر، فَعَلِمْنَا أنَّه قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، ولا يُشْبِهُهُ قَوْلُ البَشر.

وَمَنْ وَصَفَ اللهَ بِمعنىً مِنْ مَعَاني الْبَشَرِ[1] فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ أَبْصَرَ هذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ انْزَجَر، وَعَلِمَ أنَّ اللهَ تعالى في صِفَاتِهِ ليسَ كالْبَشَر.

قُلْتُ: وَنَبَغَتْ طَائفةٌ فَتَكَلَّمَتْ في كيفيّةِ كلامِ اللهِ! وَهَلْ هُوَ بحرفٍ وَصَوْتٍ كما نتكلَّم به؟ وَكُلُّ هذا بِدْعَةٌ مُحْدَثَةٌ يَلْزَمُ منه الحُكْمُ في صِفَاتِ اللهِ تعالى بالْقِيَاسِ، وقَيَاسِ

---

(١) أي بمشابهة كيفية الصفة، لا مجرّد مشابهة الاسم.

الْغَائبِ على الشَّاهِدِ! وَهُما باطِلَانِ [1] واللهُ أَعْلَمُ.

قـال الإِمَـامُ أبـو بَكْرٍ مُحمّـد بنُ إسحــاق بنْ خُزَيْمَة: نَقــولُ: إنَّ الْقُــرآنَ كَلامُ اللهِ، غيرُ مخلــوقٍ، فمن قال: إنّهُ مخلـوقٌ، فَهُـوَ كافِـرٌ باللهِ الْعَـظيم، لا تُقْبَـلُ شَهادَتُهُ، ولا يُعَادُ إنْ مَـرِضَ، ولا يُصَلَّىٰ عَلَيْهِ إنْ ماتَ، ولا يُدْفَنُ في مَقَابِــرِ المُسْـلِمين، وَيُسْتَتَـابُ: فَإنْ تَابَ وإلا ضُرِبَ عُنُقُهُ.

وأَمّا اللَّفْظُ بالقُرآنِ، فقالَ الإمامُ الإسْماعيليُّ رحمـه الله: وَمَنْ زَعَمَ أنَّ لَفْظَـهْ بِالقُرْآنِ مخلوقٌ يُريد به القُرآنَ فقد قال بِخَلْقِ الْقُرْآنِ.

وقال ابْنُ مَهْدي الطَّبري مَنْ قال: إنَّ الْقُرآنَ بلفظي

---

(١) هذا صوابٌ لو لم يثبت نصٌ في إثبـات الحـرفِ، ونصٌ في إثبـات الصوت، وقد ورد:
أمّا الحرف ففي قوله ﷺ: «لا أقول ﴿آلم﴾ حرفٌ، ولكنْ ألِفٌ حرفٌ، ولام حرفٌ، وميم حرفٌ».
وأمّا الصوت ففي قوله ﷺ: «فيُنادي يومَ القيامة بصوت يسمعه مَن بَعُدَ كمن قَرُبَ».
قلتُ: وهما صحيحان بحمد الله، وقد خرّجتُهما في رسالـة «نصيحـة الإخوان في إثبات صفات خالق الأكوان» (ص ٥٥ ـ ٥٦) لابن شيخ الحَزّامين ـ طبع المكتبة الإسلامية.

مخلوقٌ، أو لَفْظي به مَخلوقٌ، فهو جَاهِلٌ ضالٌّ كافِرٌ باللهِ الْعَظيم.

وقال إسْحاقُ بْنُ راهَوَيْهِ لَمَّا سُئِلَ عَنِ اللفظِ بالقُرآنِ؟ قال: لا يَنْبَغي أنْ يُناظَرَ في هذا، الْقُرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ.

وقال أبو جَعْفرٍ مُحَمَّدُ بنُ جرير الطَّبَريُّ رحمه الله [١]: أمَّا القولُ في ألْفاظِ الْعِبَادِ بالْقُرْآنِ فلا أَثَرَ فيه نُقِلَ عن صحابيٍّ ولا تابعيٍّ إلاَّ عَمَّنْ في قولهِ الْغَنَاءُ والشِّفَاءُ وفي اتِّباعِهِ الرُّشْدُ والْهُدىٰ، ومَنْ يَقومُ قولُهُ مقامَ الأئمّةِ الأُولى: أَبي عَبْد الله أحمد بن حَنْبل رحمه الله فإنَّ أبا إسماعيل التِّرمِذيَّ، حَدَّثني قال: سَمِعْتُ أبا عَبدِالله أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَل رحمه اللهُ يقولُ: اللَّفْظِيَّةُ جَهْمِيَّةٌ، لِقول اللهِ تعالى:

﴿ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فَمِمَّنْ يَسْمَعُ؟

قال: ثم سمعتُ جماعةً مِنْ أَصْحابنا ـ لا أَحْفَظُ أَسْماءَهم ـ يذْكُرونَ عنه أنّه كان يقولُ: من قال: لَفْظي

---

(١) في «صريح السنة» (٢٥، ٢٦).

بِالْقُرآنِ مخلوقٌ، فهو جَهْمِيٌّ، ومن قال: غَيْرُ مَخْلوقٍ، فهو مُبْتَدِعٌ.

قال محمد بن جَرير: ولا قَوْلَ في ذلِك عِنْدَنا يَجُوزُ أن نقوله (غَيْرُ قولِهِ)[1] إذْ لم يَكُنْ لنا فيهِ إمَامٌ نأْتَمُّ بهِ سواه، وفيه الْكِفَايَةُ والْمَقْنَعُ[2] وَهُوَ الإمامُ الْمُتَّبَع، رَحمةُ اللهِ ورِضْوانُهُ عَلَيْهِ.

وقالَ الامامُ أَبو عُثمانَ الصَّابونيُّ[3] رحمه الله: والَّذي حَكَاه ابْنُ جَريرٍ عَنْ أحمدَ بْنِ حَنْبَلٍ أنَّ اللفظيَّةَ جهميَّةٌ صحيحٌ عنه، وإِنّما قالَ ذلكَ لأَنّ جَهْماً وأَصْحابَه صَرَّحوا بِخَلْقِ الْقُرآنِ، والَّذين قَالُوا باللَّفْظِ تَدَرَّجوا بهِ إلى الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرآنِ، وأَدْرجوهُ في هَذا الْقَوْلِ لئلاّ [يُعَدُّوا] في زُمْرَةِ جَهْم الَّذين هُمْ شَيَاطينُ الإِنْسِ يُوحي بَعْضُهُمْ إِلى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُروراً وقَصَدُوا وأرادُوا به أنَّ الْقُرْآنَ بِلَفْظِنا مَخْلوقٌ، ولِذلكَ سَمَّاهُمْ أحْمَدُ جهميَّة. وأمَّا ما حَكاه عَنْ أَحْمَدَ رحمه اللهُ أَنَّ مَنْ قال: «لَفْظي بالْقُرْآنِ غيْرُ مَخْلوقٍ» فَهُوَ مُبْتَدِعٌ، فإِنّما أرادَ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من مطبوعة «صريح السنة» فيستدرك عليه.

(٢) تحرفت في «صريح السنة» إلى: المنع!

(٣) في «عقيدة السلف» (ص ١٢).

به أنَّ السَّلَفَ الصَّالحين مِنَ الصَّحَابةِ والتَّابعينَ وأتْباعِ التَّابعينَ لَمْ يَتكلَّمُوا في بَابِ اللَّفْظِ، ولم يُحْوِجْهُمُ الحالُ إلَيْهِ، وإنَّما حَدَث هذا من أَهْلِ التَّعمُّقِ وذَوي الحُمْقِ الَّـذين أتَـوْا بالمُحْدَثـاتِ وعَتَـوْا[1] عمّـا نُهُـوا عَنْـهُ من الضَّلالاتِ، وخاضُوا في مِثْـلِ هذا الْـكَلام الَّـذي لَمْ يَخُضْ فيه السَّلَفُ مِنْ عُلَماءِ الإسلامِ، فقـالَ أحْمَـدُ: هذا الْقَـوْلُ في نَفسِـهِ بِدْعـةٌ، وَمِـنْ حَقِّ الْمُتَسَنِّـنِ أنْ يَدَعَهُ، وكُلُّ بِدْعةٍ ضَلالةٌ، ويَقْتَصِرَ على ما قالَه السَّلَفُ مِنَ الأَئمَّةِ الْمُتَّبَعَةِ بأنَّ الْقُرْآنَ كلامُ اللهِ غَيرُ مخلوقٍ.

وَقَدْ حَكَى الْبَيْهَقِيُّ[2] عن أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ نَحْوَ هذا الْكَلامِ بإِسْنادٍ إلَيْه، وإنّما تَرَكَ الْكَلامَ فيهِ وَرَعاً.

قال: والسَّلَفُ والخَلَفُ مِن أَهْلِ الْحَديثِ طَرِيقانِ:

أَحَدُهـا: التَّفْصيلُ بين التَّالي والْمَتْلُوِّ.

ومِنْهُم مَنْ أَحَبَّ تَرْكَ الْكَلامِ فيه مَعَ إِنْـكارِ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنّه: «لَفْظي بِالْقُرآنِ غَيْرُ مَخْلوقٍ».

قال الْبَيْهَقيُّ: لا أَقُول: الْقُرآنُ خَالِقٌ ولا مَخْلـوقٌ،

---

(١) أثبتها محقق «عقيدة السلف» (ص ١٣) خلافاً للمخطوطة التي اعتمدها: وبحثوا!!

(٢) في «الاعتقاد» (ص ١١٠) له.

ولكنّه كلامُ اللهِ عزّ وجلّ، لَيْسَ مِنهُ ببائنٍ. هذا هو مَذْهبُ السَّلَفِ والْخَلَفِ مِنْ أَصْحابِ الحديثِ أنَّ الْقُرآنَ كلامُ اللهِ عزّ وجلّ، وهو صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ، لَيْسَتْ ببائنَةٍ مِنْهُ، وإذا كانَ هذا أَصْلَ مَذْهَبِهِمْ في الْقُرآنِ، فَكَيْفَ يُتَوهَّمُ عليهم خلافُ ما ذَكَرْنَا في تِلاوَتِنا وَكِتابَتِنَا وَحِفْظِنَا، إلاَّ أَنَّهُمْ في ذلك على طريقَيْنِ: وَذَكَرَهُما كَمَا حَكَيْناه.

قال عبدُاللهِ بنُ المُبَارَك رَحِمَهُ اللهُ: مَنْ كَفَرَ بحَرفٍ مِنَ الْقُرآنِ فَقَدْ كفَرَ يَعْني بالْقُرآنِ، وَمَنْ قال: لا أُومِنُ بهذا الْكَلامِ فَقَدْ كفَرَ.

وهذا مُتَّفَقٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ لا خِلافَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْمُسلمينَ فيه[١].

قال الْقَاضي عِياضٌ رَحِمَهُ الله: وَاعْلَمْ أَنَّ مَن اسْتَخَفَّ بِالْقُرآنِ، أَو المُصْحَفِ، أَوْ بِشَيءٍ مِنْهُ، أَوْ سَبَّهُما، أَوْ جَحَدَهُ، أَوْ شَيْئاً مِنْه، أَوْ آيَةً، أَوْ كَذَّبَ بهِ، أَوْ نَفَى ما أَثْبَتَهُ على **عِلْمٍ مِنْهُ**[٢]، أَوْ كَذَّبَ بِشَيءٍ مِمَّا صُرِّحَ بهِ فيهِ مِنْ حُكْمٍ أَوْ خَبَرٍ أَوْ شَكَّ في شَيْءٍ مِنْ ذلكَ فهو كافِرٌ عِنْدَ

---

(١) انظر «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (ص ١٥).

(٢) وهذا قَيْدٌ مُهِمٌّ.

أَهْلِ الْعِلْمِ بإجْماعٍ ، وَقَدْ قالَ ﷺ : «الْمِراءُ في الْقُرآنِ كُفْرٌ»[1] ، وَالْمِـرَاءُ يكونُ بمعنـى الشَّـكِّ ويكونُ بمعنـى الجِدَالِ بالباطلِ .

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضـي اللهُ عنهمـا عنِ النبـيِّ ﷺ قالَ :

«مَنْ جَحَـدَ آيَةً مِنَ الْقُـرآنِ مِنَ الْمُسْـلِمينَ فَقَـد حَلَّ ضَرْبُ عُنُقِهِ»[2] .

وَكذلِكَ مَنْ جَحَـدَ التَّـوْراةَ والإِنْجيلَ وكُتُـبَ اللهِ المُنَزَّلَةَ ، أَوْ كَفَرَ بها ، أَوْ لَعَنَها ، أَوْ سَبَّها ، أَوْ اسْتَخَفَّ بِهَا فَهُوَ كَافِرٌ .

وقدْ أَجْمَعَ الْمُسْلمونَ أَنَّ الْمَتْلُوَّ في جَميعِ الأَقْطـارِ الْمَكْتوبَ في المُصْـحَفِ بِأَيْدي الْمُسْـلمينَ مِمّـا جَمَعَـهُ الدَّفَّتَانِ مِنْ أَوَّلِ ﴿ **الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمينَ** ﴾ إِلـى آخِـرِ ﴿ **قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاس** ﴾ أَنّه كلامُ اللهِ ، وَوَحْيُهُ الْمَنزَّلُ

---

(١) رواه أبـو داود (٤٤٣٥) والحاكم (٢/ ٢٢٣) والطبراني في «المعجم الصغير» (رقم : ٤٩٦ و ٥٧٤) عن أبي هريرة ، وسنده صحيح .

(٢) رواه ابن ماجه (٢٥٣٩) وابن عدي (٢/ ٧٩٣) عن ابن عباس ، وفي سنده حفص بن عمر العدني الفرخ .

(فائدة) : وقع في المطبوع من ابن ماجه بحاشية السندي تحقيق محمـد فؤاد عبد الباقي تصحيفان في اسمه : =

علـى نَبيِّهِ مُحَمَّـدٍ ﷺ ، وأنَّ جَمَيعَ ما فيهِ حَقٌّ وَأنَّ مَنْ نَقَصَ مِنْهُ حرفـاً قاصِداً لِذلكَ أو بَدَّلَهُ بِحَرْفٍ آخَرَ مكانَه ، أَوْ زَادَ فيهِ حَرْفاً مِمَّا لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ الْمُصْحَفُ الّذي وَقَعَ عليه الإجْماعُ ، وأُجْمِعَ على أَنَّه لَيْسَ مِنَ الْقُرآنِ عامِداً لِكُلِّ هذا أَنَّه كافِرٌ.

وَلِهذا رأى مالكٌ رحمه الله قَتْلَ مَـنْ سَـبَّ عائشَـة رضي الله عنها بالفِرْيَةِ ، لأنّه خالَـفَ الْقُرآنَ ، وَمَنْ خالَفَهُ قُتِلَ أي : لأنّه كَذّب بما فيه .

قال القاضي عِيَاضٌ : وَقَعَ الإجْماعُ علـى تَكْفِيرِ مَنْ دافع نَصَّ الْكِتَابِ ، أو خَصَّ حَديثاً مُجْمَعاً على نَقْلـه ، مَقْطوعاً بِهِ ، مُجْمَعاً على حَمْلِهِ على ظَاهِرِهِ .

وقال ابْنُ القاسم : مَنْ قال : إنّ الله لم يُكَلِّم موسَى تَكْليماً يُقْتَل .

وقاله عَبْدُ الرَّحمٰن بن مَهْدي .

وقال محمد بن سَحْنون فِيمَنْ قال : المُعَوِّذَتان لَيْسَتا مِنْ كِتَابِ اللهِ يُضْرَبُ عُنُقُهُ إلاّ أَنْ يتوبَ ، وكذلكَ كُلُّ مَنْ كَذَّبَ بِحَرْفٍ منه .

= ١ ـ العدني ، تصحف إلى : العربيّ !

٢ ـ الفرخ ، تصحف إلى : القرح !

قال: وكذلك إنْ شَهِدَ شاهِدٌ على مَنْ قال: إنَّ اللهَ لم يُكَلِّمْ موسى تَكْليماً، وَشَهِدَ آخَرُ عليهِ أنّه قال: ما اتَّخَذَ اللهُ إِبْراهِيمَ خَليلاً، لأنَّهما اجْتَمَعَا على أنّه كَذَبَ النبيَّ ﷺ.

وقال أبو عُثمانَ بن الحَدّاد: جَمِيعُ مَنْ يَنْتَحِلُ التَّوحِيدَ مُتَّفِقونَ على أنّ الْجَحْدَ لِحَرْفٍ مِنَ التَّنْزيل كُفْرٌ.

قُلْتُ: وَمَنْ كَفَرَ بِحَرْفٍ منه كَفَرَ به كُلِّهِ، وَبهِ قال ابْنُ مسعودٍ، وأَصْبَغُ بنُ الْفَرَجِ، وَمَنْ كَفَرَ بِهِ أَوْ بِبَعْضِهِ فَقَدْ كَفَرَ باللهِ، وليس هذا مُخْتَصّاً بِالقُرآنِ، بل كُلُّ مَنْ كَفَرَ بشيءٍ مِمَّا يَجِبُ الإيمانُ بهِ فَقَدْ كَفَرَ باللهِ، لأَنَّ الكُفْرَ باللهِ[1] لا يَتَجَزَّأُ بالإِجْماعِ، بِخِلافِ الْفِسْقِ بِالْمَعَاصي، فإنَّه يَتجزَّأُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَلِهذا مَنْ تَابَ مِنْ ذَنْبٍ قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ عندهم وَلَيْسَتِ التوبةُ مِنْ جَميعِ الذُّنوبِ شَرْطاً في صِحَّةِ التَّوْبَةِ مِنَ الذَّنْبِ الواحِدِ خِلافاً لِلْمُعْتَزِلَةِ بِخِلافِ الْكُفْرِ، فإنَّ التوبةَ مِنْ كُلِّ كُفْرٍ شَرْطٌ في صِحَّةِ التَّوْبَةِ منه بالإِسْلامِ[2] إجْماعاً، واللهُ أعلمُ.

---

(١) إذ هو الجحود والإنكار.

(٢) وهذه فائدة عزيزة تنادي بالثُّبور على الجماعة المبتدعة المسمّاة عند أصحابها «جماعة المسلمين» وهي بحقّ «الهجرة والتكفير»، فهذه=

قال الْقَابِسِيُّ حين [سُئل عَمَّنْ] خاصَمَ يهوديّاً فَحَلَفَ له بِالتَّوْراةِ، فقال الآخَرُ: لَعَنَ اللهُ التَّوْراةَ، وَشَهِدَ عليه بذلكَ شاهِدٌ، ثُمَّ شَهِدَ آخَرُ أنّه [سَأَلَهُ] عَنِ الْقَضِيّةِ؟ فقال: إنّما لَعَنْتُ تَوْراةَ الْيَهود!!

فقال أبو الْحَسَنِ الْقَابِسِيُّ: الشَّاهِدُ الْوَاحِدُ لا يُوْجِبُ الْقَتْلَ، والثَّاني عَلَّقَ الْقَتْلَ بِصيغَةٍ تَحْتَمِلُ التَّأْويلَ، إذْ لَعَلَّهُ لا يرى اليهودَ مُتَمَسِّكينَ بِشَيءٍ مِنْ عِنْدِ اللهِ لِتَبْديلِهِمْ، وَتَحْريضِهِمْ، وَلَو اتّفَقَ الشَّاهِدانِ على لَعْنِ التَّوراةِ مُجَرَّداً لَضَاقَ التَّأْوِيلُ.

قال الْقاضي عِياضٌ رَحِمَهُ اللهُ: وَقَدِ اتَّفَقَ فُقَهاءُ بَغْدادَ على اسْتِتَابَةِ ابْنِ شَنَبوذٍ[1] الْمُقْرِئ أَحَدِ أئمَّة المُقرِئينَ المُتَصَدِّرِين بها مَعَ ابْنِ مُجاهدٍ لِقَراءتهِ وَإِقْرائهِ بِشَوَاذَّ مِنَ الحُروفِ مِمّا لَيْسَ في المُصْحَفِ وَعَقَدوا عليه بالرُّجوعِ عَنْهُ والتَّوْبَةِ مِنْهُ سِجِلاًّ أَشْهَدَ فيهِ على نَفْسهِ

= الكلمات الوجيزة من المصنف رحمه الله تهدم أساس مذهبهم، ورأس عقائدهم.

(١) انظر تفصيل قصته في «معرفة القراء الكبار» (١/ ٢٧٨) و «المنتظم» (٦/ ٣٠٨) و «وفيات الأعيان» (٤/ ٣٠٠)، وفي بعضها نُسخة المحضر الذي استتيب فيه!

فِي مَجْلِسِ الْوَزِيرِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ مُقْلَةَ سَنَةَ ثلاثٍ وَعِشْرِين وثلاث مِئة.

قال: وَأَفْتَىٰ أبو محمدِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ بالأَدَبِ فِيمَنْ قال لِصَبِيٍّ: لَعَنَ اللهُ مُعَلِّمَكَ وَمَا عَلَّمَكَ، وقال: أردتُ سُوء الأَدَبِ وَلَمْ أُرِدِ الْقُرآنَ، قال أبو محمد: وَأَمَّا مَنْ لَعَنَ المُصْحَفَ فإِنَّه يُقْتَلُ.

هذا آخِرُ كَلاَمِهِ.

وَعِنْدَ الإِمامِ أَبِي حَنِيفة رحمه الله أنَّ كُلَّ مَنْ قَالَ قَوْلاً لَزِمَ منه انْتِقَاصٌ بِالدِّينِ، أَو اسْتِهانَةٌ بِهِ، أَوْ بما هو مُضَافٌ إِلى اللهِ تعالى وَرَسُولِهِ ﷺ، فإنَّه يَكْفُرُ، حَتَّى لو قال لِلْمَسْجِدِ: مُسَيْجِدٌ، وَلِلْفَقيهِ فُقَيِّهٌ، أو اسْتَهَانَ بِالْعِلْمِ أَوْ بِأَهْلِهِ أَوْ بِالصَّالِحينَ أَوْ اسْتَهْزَأَ بِالصَّلاةِ أَوْ بِأَهْلِها فإِنَّهُ يَكْفُرُ في جَميع ذلك وَلَمْ يُخَالِفْهُ أحدٌ في جميع ذلك.

وَيَنْبَغِي اسْتِنْقَاصُ الْمُحَرِّفينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، والْمُغَيِّرينَ الْعِلْمَ، وَالْمُذِلِّين له، وَالْبَائعينَ له بِثَمَنٍ بَخْسٍ مِنْ عَرَضِ الدُّنْيا وَشَهَوَاتِها.

وَمُقْتَضَىٰ الكتابِ الْعَزيزِ والسُّنَّةِ النبويَّةِ تَكْفيرُهُمْ

سَوَاءٌ كانوا مُتَأَوِّلين أَوْ مُتَعَمِّدينَ ولا يُكَفَّرُ مُنْتَقِصُهُمْ ، وَلاَ يُفَسَّقُ ، بَلْ هو مُثَابٌ عَلَيْهِ خُصوصاً إِذَا قَصَدَ التَّنْفِيرَ عَمَّا هُمْ عَلَيْهِ ، وَإِظْهَارَ الدِّينِ ، والْقِيامَ بهِ ، واللهُ تَعالى أَعْلمُ .

[تَمَّ الْكِتَابُ بِحَمْدِ اللهِ][1]

---

(١) قال مُقَيِّد هذه التعليقات عفا الله عنه:
تَمَّ الفراغ ـ بحمد الله ـ من التعليق والتخريج، والضبط والتحقيق في مجالس من غُرَّةِ شهر ذي القعدة، سنة سبع وأربع مئة وألف، من هجرة صاحب العزّ والشرف، ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

رَفْعُ

عبد الرّحمن النّجديّ

أسكنه الله الفردوس

الاعتقاد